تفسيـر القاعـدة القانونيـــة

Interpretation of the legal rule

إعداد

د. وليد بن سليمان الرميخاني

Dr. Walid Suleiman Al-Rumaikhani

Doi: 10.33850/ajahs.2021.182280

الاستلام: ٢١ / ٥ / ٢٠٢١ القبول : ٣ / ٦ /٢٠٢١

الرميخاني ، وليد بن سليمان (٢٠٢١). تفسير القاعـدة القانونيـــة. ***المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب. مج ٥، ع ١٩، ص ص ٣٠٧ – ٣٢٢.

تفسير القاعـدة القانونيـــة

مستخلص:

إن الفهم والإدراك أمر يجب استصحابه في أمورنا كله، فلا عبادة حقه، ولا عمل صحيح إلا بالفهم، وهذا الأمر ينطبق كذلك على ممارساتنا الحياتية اليومية ومن ذلك التعامل مع القاعدة القانونية، فالأصل في القاعدة القانونية أنها واضحة ومحددة، ذلك أن من أهم خصائص القاعدة القانونية الوضوح والدقة، وقد عد شراح النظام الغموض والإبهام من أبرز سلبيات القاعدة القانونية فقد تم بيان بعض النقاط الهامة فيما يتعلق بتفسير القاعدة القانونية حرصت فيها على إيجاز العبارة ووضوحها، مع التركيز على أبرز النقاط الهامة والأدوات الفاعلة التي تبين أهمية دراسة مناهج وأدوات تفسير النصوص القانونية وتطبيقاتها، وأنها ضرورة تقتضيها عدد من العوامل منها ما هو عملي يتجسد في أنه يعد السبيل لتنفيذ القوانين وتطبيقها، وما هو نظري يثبت في ضرورة امتلاك المفسر لتقنيات تيسر له هذه العملية، وتضمن له دقتها. وإن هذه الضرورات – العملية والنظرية – هي أدوات رجل القانون، فمثلما لكل حرفة أدوات، فإن لرجل القانون أدواته التي يستعين بها على النصوص القانونية، ليجعلها معبرة ومفصحة عن معانيها، ويزيل بها تناقضاتها وما غمض من ألفاظ وتعابير لتكون قابلة للتطبيق على بينة من كل معانيها.

Abstract:

Understanding and awareness is a matter that must be accompanied in all our affairs, for there is no worship of its right, and there is no correct action without understanding, and this matter also applies to our daily life practices, including dealing with the legal rule. Clarity and accuracy, and the system's explainers considered ambiguity and ambiguity among the most prominent negatives of the legal rule. Some important points were clarified with regard to the interpretation of the legal rule, in which it was keen on brevity and clarity of the phrase, with a focus on the most important points and effective tools that show the importance of studying methods and tools for interpreting legal texts and their applications. And it is a necessity necessitated by a number of factors, including what is practical, embodied in that it is the way to implement and implement laws,

A number of factors, including what is practical, is embodied in that it is the way to implement and apply laws, and what is theoretical proves that the interpreter must possess techniques that facilitate this process and ensure its accuracy. And these necessities - practical and theoretical - are the tools of a man of law, just as every craft has tools, a man of law has his tools that he uses on legal texts, to make them expressive and articulate their meanings, and remove their contradictions and vague words and expressions to be applicable to the knowledge of all their meanings. .

المقدمة:

الحمد لله منزل الكتاب مجري السحاب، واشكره سبحانه أن خصّنا بالتكليف والهمنا الفقه والفهم، يقول عليه الصلاة والسلام:" من يرد الله به خيراً يفقه في الدين"[١]، فالفهم صفة جليلة، وبها تميّز الإنسان على كثير من الخلق، ومن يعدم هذه الصفة يعدم الفضل قال تعالى:" ولقد ذرأنا لجهنم كثير من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها"[٢]، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم، ثم أما بعد:

فإن الفهم والإدراك أمر يجب استصحابه في أمورنا كله، فلا عبادة حقه، ولا عمل صحيح إلا بالفهم، وهذا الأمر ينطبق كذلك على ممارساتنا الحياتية اليومية ومن ذلك التعامل مع القاعدة القانونية، فالأصل في القاعدة القانونية أنها واضحة ومحددة، ذلك أن من أهم خصائص القاعدة القانونية الوضوح والدقة، وقد عد شراح النظام الغموض والإبهام من أبرز سلبيات القاعدة القانونية.

ونظراً إلى أن القاعدة القانونية هي من وضع البشر لذا فإنها معرضة للنقص والعيب، الأمر الذي يُضطر معه شراح الأنظمة والمختصين إلى تفسير القاعدة القانونية وكشف غموضها.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع والحاجة الماسة لكشف غموض القاعدة القانونية فقد حرصت على جمع أبرز ما كتبه شراح النظام حول تفسير القاعدة القانونية، بإيجاز واختصار؛ وذلك لبيان كيفية تفسير القاعدة القانونية عند الاقتضاء والحاجة.

والقاعدة القانونية في حقيقتها تعتبر تعبيراً عن إرادة المنظم، لذا فإن تطبيقها يستلزم استحضار هذه الإرادة. وهذه الإرادة قد تكون واضحة وظاهرة وهنا لا إشكال، ولكن

[١] متفق عليه.
[٢] الأعراف:٩

عندما تكون غامضة أو مبهمة، عندئذ يثار الإشكال ولا يعرف المراد، ففي هذه الحالة تقوم الحاجة لتفسير إرادة المنظم، أو البحث عن إرادته الحقيقية. وهذا هو المقصود بمسألة التفسير القانوني، وإن كان هذا الأخير ضرورياً حتى في بعض الحالات التي يبدو فيها النص واضحاً، لأنه أثناء تطبيقه قد يأخذ أكثر من معنى – وهو ما يعرف بالإبهام - مما يثير الحاجة إلى البحث عن الإرادة الحقيقية للمنظم.

والتفسير عملية قديمة لازمت الظاهرة القانونية منذ ظهورها مثلها مثل تفسير وفهم النصوص الشرعية، ولقد اشتهر بها الإغريق والرومان، كما اشتهر بها الفقه الإسلامي، ذلك لأن التفسير هو أحد الوسائل العقلية والرياضية التي يمارسها الإنسان عندما يعترض له أمر غامض أو مبهم.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التفسير يقتصر فقط على النصوص المكتوبة التي يُعبّر من خلالها المنظم عن إرادته، والنصوص المكتوبة هي بطبيعة الحال النظام الواجب التطبيق. لذلك كانت محط تفسير الفقهاء المتخصصين والقضاة.

ولبيان تفسير القاعدة القانونية فإن الحديث سيكون على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية التفسير، وفيه ثلاثة مطالب، وهي:

المطلب الأول: مفـهوم التفسير.

المطلب الثاني: نطاق التفسير

المطلب الثالث: أسباب تفسير القاعدة القانونية وطرقه

الفرع الأول: أسباب التفسير

الفرع الثاني: طرق تفسير القاعدة القانونية

المبحث الثاني: أنواع تفسير القاعدة القانونية ومدارسه

المطلب الأول: أنواع تفسير القاعدة القانونية

الفرع الأول: التفسير التشريعي

الفرع الثانـــي: التفسير القضائي

الفرع الثالث: التفسير الفقهي

المطلب الثاني: مدارس تفسير القاعدة النظامية

الفرع الأول: مدرسة الشرح على المتون

الفرع الثانـــي: المدرسة التاريخية

الفرع الثالث: المدرسة العلمية

المبحث الأول: ماهية التفسير:

التفسير القانوني بمفهومه العام يعني أن القاعدة القانونية المراد تفسيرها يكتنفها الغموض، ولذلك يبذل الجهد لتوضيحها والوقوف على المعنى الحقيقي لها.

والتفسير في اللغة الشرح والبيان، فيقال فسر الشيء يفسره، أي أبانه فالتفسير بمعنى البيان والتوضيح.[٣]

والتفسير في الفقه هو: بيان معاني الألفاظ ودلالتها على الأحكام للعمل بالنص على وضع يفهم من النص.[٤]

وفي الاصطلاح القانوني اختلف الشراح في تعريف التفسير القانوني بحسب اختلافهم في معنى اللبس والغموض، ومما عرف به التفسير القانوني[٥]:

١- قيل بأنه: " تحديد المضمون الحقيقي للقاعدة القانونية بالكشف عن مختلف التطبيقات التي تنسحب عليها أحكامها وإيضاح ما غمض من هذه الأحكام، واستكمال النقص فيها، ورفع ما قد يبدو في الظاهر من التناقض بين أجزائها أو يلوح من التعارض بينها وبين غيرها من القواعد القانونية ".

٢- وقيل بأنه: تبيين معنى القاعدة القانونية المتضمنة في نص مكتوب، وتحديد المعنى الذي تتضمنه القاعدة القانونية وتبيين نطاقها، حتى يمكن مطابقتها على الظروف الواقعية التي يثار بصددها تطبيق هذه القاعدة.

٣- وعرف بأنه: الاستدلال على الحكم القانوني وعلى الحالة النموذجية التي وضع لها هذا الحكم من واقع الألفاظ التي عبر بها المشرع عن ذلك.

والخلاف بين فقهاء القانون في تحديد تعريف مجمع عليه بينهم لمعنى التفسير القانوني عائد إلى انقسامهم في تحديد حدود التفسير ونطاقه، وقد انقسموا إلى تيارات ومدارس يمكن التمييز فيها بين اتجاهين[٦]:

الاتجاه الأول: المفهوم الضيق أو المحدود

فالتفسير بالمفهوم الضيق أو المحدود هو إزالة غموض النص وتوضيح ما أبهم من أحكامه. ووفقًا لهذا التصور فإن التفسير لا يقع إلا في حالة غموض النص ولا شأن للتفسير بنقص النصوص أو قصورها أو تعارض أجزاء القانون، لأن هذه الأمور، حسب وجهة نظرهم من اختصاص المنظم لا المُفسر.

---

[٣] معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ٥٠٤/٤، القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ١١٠/٢.

[٤] التفسير المنصوص في الفقه الإسلامي، د. محمد أديب صالح، ٥٩/١، رسالة دكتوراه في جامعة القاهرة.

[٥] تفسير النصوص القانونية، نورد الدين اشحشاح، ص٦-٧.

[٦] قواعد تفسير النصوص وتطبيقاتها في الاجتهاد القضائي الأردني، د. عبدالمهدي محمد العجلوني، ص٦٦-٧٠، رسالة دكتوراه في الجامعة الأردنية، الإدارات العامة والتفسير الرجعي للقانون، فارس حامد عبد الكريم، بحث الكتروني منشور على موقع www.iraker.dk، تفسير القانون، عيسى عماوي، بحث الكتروني منشور في موقع القانون الأردني.

الاتجاه الثاني: المفهوم الواسع للتفسير

حيث يقصد به في نظر أصحاب هذا الاتجاه، توضيح ما غمض من ألفاظ النصوص القانونية، وتقويم عيوبها، واستكمال ما نقص من أحكام القانون والتوفيق بين أجزائه المتعارضة وتكييفه على نحو يجاري متطلبات تطور المجتمع وروح العصر. والتفسير بهذا المعنى يلازم تطبيق القانون، سواء كان النص واضحاً أو غامضاً.

وهو إجراء منهجي تستطيع بواسطته سلطة مختصة أن تبسط حكم أو مجموعة أحكام غامضة أو عنصر من عناصر القاعدة الواجبة التطبيق.

وبالتالي فهذا الاتجاه وسع مفهوم التفسير ليشمل مايلي[٧]:

١- توضيح معنى النص المبهم.

٢- تكميل النص في التشريع، وهو الاجتهاد في معرفة الحكم فيما لم يرد فيه نص صريح، وهذا يكون في مثل تخريج الفروع على الأصول، وأما الاجتهاد في مسألة جديدة فليس من التفسير ولا تدخل في هذا الاتجاه.

٣- معالجة أي خلل في النص التشريعي، سواءً كان ناشئ عن الصياغة، أو عن خطأ في الطباعة.

٤- إزالة التعارض عن النصوص المتعارضة – إن وجد التعارض -.

المطلب الثاني: نطاق تفسير القاعدة القانونية:

التفسير لا يرد إلا على القانون المكتوب، بحيث تعد الكتابة شرطاً لقيامه، والمقصود بالقانون جميع القواعد والنصوص القانونية الصادرة عن سلطة الدولة[٨].

وفي مقابل القانون نجد العرف والمبادئ العامة للقانون وغيرها، ففقهاء القانون مختلفين حول إخضاعها للتفسير على قولين، والأولى عدم إخضاعها للتفسير؛ لكون العرف يعمد فيه القاضي للتأكد من وجوده فيما يتعلق في الحالة المنظورة لديه بمسألة الإثبات لا غير، في الوقت الذي يتم التوصل إلى المبادئ العامة للقانون عن طريق الاجتهاد مما يجعله في غنى عن تفسيرها[٩].

المطلب الثالث: أسباب تفسير القاعدة القانونية وطرقه

إن تحديد المقصود بالتفسير بدقة وشمولية لا يستقيم إلا بمعرفة الأسباب الداعية إليه، والطرق التي يمكن للمفسر أن يسلكها في تفسيره للنص القانوني، وسوف نتحدث عن هاتين النقطتين بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

---

[٧] قواعد تفسير النصوص، د. عبدالمهدي العجلوني، ص٦٩.

[٨] تفسير النصوص القانونية، نور الدين اشحشاح، ص٢، تفسير القانون، وأنواع التفسير، بحث منشور على موقع الموسوعة القانونية.

[٩] مدخل لدراسة القانون، نجاة بضراني، ص٢٨٢.

الفرع الأول: أسباب تفسير القاعدة القانونية[١٠]:

إن الأسباب الداعية للتفسير كثيرة ومتنوعة، ولعل من أهمها هي:

١- الخطأ المادي أو المعنوي:

والخطأ هو ضد الصواب، وهو كل تشويه مادي أو معنوي لصياغة النص، بحيث لا يستقيم النص إلا بتصحيح هذا الخطأ، ومن ذلك الأخطاء في الصياغة والطباعة ونحوها. والخطأ المادي ظاهر وواضح معناه، أما الخطأ المعنوي فيراد به كل خطأ عدا المادي مثل اختلاف القرينة وتضادها مع نتيجة الفعل فيما لو نص عليها في النص النظامي، أو الافتراض فلو كان النص النظامي يدور حول تقدير سن الرشد لدى الصغار ثم افترض لذلك حصوله على الهوية الوطنية فإن هذا الافتراض خطأ معنوي إذ أن مجرد الحصول على الهوية الوطنية لا يستلزم منه الرشد، كونها تمنح لغير الراشدين مثل ذوي القصور العقلي ونحوهم.

٢ – الغموض أو الإبهام:

الغموض هو عدم الوضوح، والإبهام من المبهم وهو مالا يتحدد المقصود منه، ويقصد به عدم وضوح عبارات النص القانوني، بحيث يجعله يحتمل أكثر من معنى، ودور المفسر في هذه الحالة اختيار المعنى الأكثر صحة والأقرب إلى الصواب من بين باقي المعاني الأخرى، وكمثال على الغموض الذي قد يشوب النص القانوني لو أطلق المنظم لفظة (دكتور) فهل المقصود بها الطبيب، أم من يحمل شهادة الدكتوراه، ونحو ذلك من الألفاظ الغامضة والمبهمة.

٣ – النقص والسكوت:

ويقصد به النص القانوني الذي خلى من بعض الألفاظ التي لا يستقيم الحكم إلا بها، فالنص القانوني يكون ناقصاً إذا سكت المنظم عن إيراد بعض الألفاظ أو أغفل ذكر بعض الحالات التي يلزم التعرض لها حتى يستقيم المعنى. مثال ذلك لو اشترط المنظم للالتحاق بوظيفة عامة خمسة شروط ولم يذكر منها إلى أربعة.

٤ – التناقض والتعارض:

التناقض في الكلام هو من يكون بعضه يبطل بعض، ومثله التعارض، ويتحقق هذا السبب في عدد من الحالات، ولكنه غالباً لا يوجد في نص قانوني واحد، وإنما قد يوجد في أنظمة مختلفة بحيث ينص في نظام معين على حكم يناقضه نص نظامي في نظام آخر، وهنا القاعدة أنه إذا لم يمكن التوفيق بين النصين وتطبيقهما معاً إعمالاً لقاعدة (الجمع أولى من النسخ)، وإلا فهناك عدة اعتبارات لتفسير النص القانوني فالقاعدة القانونية الأقوى تقدم على الأضعف فإذا مانص النظام الدستوري (النظام

[١٠] نظرية القانون والحق، إسحاق إبراهيم محمود، ص ١٨٥- ١٩٢، تفسير النصوص القانونية، د. نورد الدين اشحشاح، ص٧-٨، قواعد التفسير القضائي، د. عبدالمهدي العجلوني، ص١٤١-١٥٠.

الأساسي للحكم) على نص فلا يجوز لخلافه من الأنظمة مخالفته، وعند تساوي النصين بالقوة يعمل بالنسخ فالمتأخر ناسخاً للمتقدم.

الفرع الثاني: طرق تفسير القاعدة القانونية[١١]:

لتفسير القاعدة القانونية طرقاً متعددة ومتنوعة، ولعل من أهمها مايلي:

١- التفسير اللفظي:

وهذه الطريقة هي أول طرق التفسير، وهي التي يجب أن يبدأ بها المفسر، والتفسير اللفظي يقصد به معرفة المعاني اللغوية والاصطلاحية لألفاظ النص القانوني بغية الوقوف والكشف عن قصد المنظم، إعمالاً لقاعدة (العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني) والأصل أن الالفاظ تفهم وفق معناها الدارج، إلا إذا كان لها معنى فني خاص لا يطابق معناها الدارج، مثل العبارات التي ترد في بعض العقود ولها معنى فني خاص بها يعرفها أصحاب تلك الصنعة كعبارات: كمرات، ومشدات، في عقود المقاولة، ومن الواجب أن تفهم عبارات النص القانوني في مجموعها فلا تفهم كل منها على حدة. أي أن النص النظامي يجب أن يستخلص من مجموع عبارات النص لا من بعض عباراته دون بعض، لأن المنظم عندما وضع النص النظامي كانت إرادة متجهة لشيء واحد.

فإذا كانت العبارات المستعملة غامضة أو كانت النتائج التي تستخلص من عبارات النص متعارضة، فعندئذ لا يجدي التفسير اللفظي ويجب الالتجاء إلى نوع آخر من أنواع التفسير. بل قد يكون المعنى واضحاً ومع ذلك لا يكون من المؤكد أن هذا المعنى يطابق تمام المطابقة الإرادة التشريعية إذ قد تكون العبارة معيبة أو ناقصة ولا تدل على مضمون القاعدة كله، أو تكون عامة جداً بحيث تفهم القاعدة منها على نحو أوسع مما ينبغي.

٢- الاستنتاج بطريق القياس:

ويراد به تطبيق حكم وارد في حالة معينة على حالة أخرى مشابهة لها لم يرد في حكمها نص وذلك لاتحاد العلة بينهما، مثل اعتبار فعل الفاحشة بالمجنونة والمعتوهة فيه إكراه واغتصاب قياساً مع فعل الفاحشة في البنت الصغيرة غير المميزة؛ لاتحاد العلة وتساويها وهي فقدان الإرادة والإدراك في كل الحالتين، وبالتالي تأخذ حكمها.

٣- الاستنتاج بمفهوم المخالفة:

---

[١١] تفسير القاعدة القانونية، مؤمن صابر هشام، مقال الكتروني منشور على الصفحة الخاصة بالمؤلف في الفيسبوك، المدخل لدراسة القانون، محمد لبقالي، ص ٢١٧- ٢٢٣، تفسير القاعدة القانونية، نورالدين اشحشاح، ص ١٨-٢٠.

ويكون بتطبيق ومنح واقعة غير منصوص عليها في القانون عكس الحكم الذي أعطي لواقعة منصوص عليها في واقعة أخرى، لوجود اختلاف في العلة أو لانتفاء شرط من الشروط المعتبرة في الحكم، ومثاله: أن يشترط نص لاستحقاق بدل معين للموظف أن تكون الدراسة الموجبة لذلك البدل تمت بعد موافقة مرجع الموظف، وبالتالي فإن مفهوم المخالفة يقتضي عدم صرف ذلك البدل إذا كانت الدراسة تمت دون موافقة مرجع الموظف.

٤- الاستنتاج من باب أولى:

وهو تطبيق حكم وارد في حالة معينة على حالة أخرى لم يرد في حكمها نص لا لأن علة الحكم الوارد في الحالة الأولى أو سببه متوفران في الحالة الثانية فحسب كما هو الحال بالنسبة للاستنتاج بطريق القياس، ولكن لأنهما أكثر توافراً في هذه الحالة منهما في الحالة الأولى، ومثال ذلك قوله تعالى في حسن معاملة الوالدين:" فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما"[١٢]، ويستنتج من ذلك عدم ضربهما من باب أولى، ومثاله كذلك تحريم الخمر لما فيه من أضرار على الإنسان، ومن ثم فمن باب أولى تحريم المخدرات الأكثر فتكاً بجسم الإنسان.

٥- الحكمة من التنظيم:

ويراد بها تحري الغاية النهائية التي قصدها المنظم من وضع النظام (كدعم الاقتصاد، رعاية الفئات الضعيفة، منفعة قطاع معين من قطاعات الإنتاج كالزراعة، حماية الأقليات، الحفاظ على أمن المجتمع). مثال: ما المقصود ب "الليل" كظرف مشدد في القانون الجنائي، الظلام الفلكي أم الظلام الفعلي؟ حكمة التنظيم تدعو إلى الاعتداد بالظلام الفلكي الذي يسكن فيه الناس ويسترخون.

٦- الأعمال التحضيرية:

ويراد بها مجموعة المذكرات التفسيرية ومناقشات المجالس التشريعية، ومحاضر جلسات هذه المجالس وأعمال اللجان التي تقترن عادة بالتشريعات عند تحضيرها وهذه الوثائق تفيد المفسر لمعرفة قصد المنظم الحقيقي عند وضع النص، ويجب التنبيه إلى أن هذه الأعمال قد لا تعبر عن وجهة المنظم تعبيراً حقيقياً، ولذا فان الرجوع إليها يكون على سبيل الاستئناس. علماً بأن هذه الطريقة صعب تحقيقها؛ كون تلك المذكرات والمناقشات لا تتوفر للباحثين والمختصين عادة.

٧- المصادر التاريخية:

في حالة غموض النص القانوني المحلي، فإن من طرق تفسيره أيضاً الرجوع إلى القانون الأجنبي الذي استقي منه النص المحلي والذي يمثل الأصل التاريخي له أو

[١٢] الإسراء: ٢٣.

المصدر الأساسي، وكمثال لذلك القوانين المغربية التي تم استياق كثير منها من القوانين الفرنسية.

وهذه الطريقة مهمة جداً ودائماً ماينص عليها المنظم عندما يصدر نظاماً أو قواعد قانونية فتجده يشير في ديباجة الأمر الذي يلزم بالنظام أو بالقاعدة القانونية أنه أطلع على المحاضر والتوصيات والقرارات ذات الشأن، مثال ذلك: قرار مجلس الوزراء رقم ١١٧ وتاريخ١٤٤٠/٢/٢١هـ بشأن القضاء العمالي فقد ورد في ديباجته أنه اطلع على نظام القضاء، ونظام ديوان المظالم، وآلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم، ونظام المرافعات الشرعية، والمحاضر رقم (٦٧٠-١٣٠٦ من عام ١٤٣٨هـ والمحضر رقم ١١٤٥-١١٤٦-١٣١٨-١٦١٥من عام١٤٣٩هـ والمحضر ٢٥١من عام ١٤٤٠هـ) المعدة من قبل هيئة الخبراء، كما اطلع على توصية مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم(٣-٣٧/٣٨/د) من عام ١٤٣٨هـ، كما اطلع على قرار مجلس الشورى رقم (١٠/٤٧) من عام ١٤٣٩هـ ورقم (٥٤/٢١٥) من عام ١٤٤٠هـ. مما يدل على أهمية هذه الطريقة وأنها أساسية في تفسير القاعدة القانونية.

وختاماً يمكن القول بأن التفسير هو عملية كشف وبيان لمقاصد المنظم من سن القاعدة القانونية، واستكمال ما شابها من نقص وعيب، والتوفيق بين ما تعارض من أحكامها وبين هذه الأخيرة وأحكام النصوص الأخرى، وذلك باعتماد أساليب وطرق متعددة.

المبحث الثاني: أنواع تفسير القاعدة القانونية ومدارسه:

لتفسير القاعدة القانونية انواعاً متعددة، يتوصل بها المختص إلى الرأي القانوني المراد من ذلك النص أو حتى من اللفظ والمفردة الواردة في النص القانوني، وسوف نتحدث هنا باختصار عن أنواع تفسير القاعدة القانونية ومدارسه.

المطلب الأول: أنواع تفسير القاعدة القانونية[١٣]:

ينقسم تفسير القاعدة القانونية بحسب الجهة التي تقوم به إلى أنواع ثلاثة وهي:

الفرع الأول: تفسير تشريعي.

الفرع الثاني: تفسير قضائي.

الفرع الثالث: تفسير فقهي.

وسوف نتحدث عن هذه الأنواع الثلاثة بإيجاز لبيان الفرق بينها

الفرع الأول: التفسير التشريعي

[١٣] المدخل لدراسة العلوم القانونية، د.خالد الرويس و د.رزق الريس، ص١٧٧- ١٨٣، التفسير الأنسب للقاعدة القانونية أو النظامية، د. عبدالله السنيدي، مقال الكتروني منشور بجريدة الجزيرة العدد ١٥٢٤٤ في ١٤٣٥/٨/٢٦هـ ، تفسير القاعدة القانونية، د. محمد كمال الحولي، ص ١٨-٣٣، تفسير القاعدة القانونية، إبراهيم خليل، مقال الكتروني منشور على موقع مكتب الإستشارات القانونية وأعمال المحاماة.

التفسير التشريعي هو الذي يصدر من واضع التشريع (القانون) نفسه في شكل نص لاحق لإزالة غموض أو سد نقص في قانون اختلف في تفسيره وأثير التناقض في أمر تطبيقه. لذلك فهو مكمل ومتمم للقانون المراد توضيحه وكشف معناه، وبالتالي فيسري هذا التفسير بأثر رجعي على الوقائع القائمة في ظل القانون المفسر والتي لم تصدر بشأنها الأحكام على ألا يتضمن أحكاماً جديدة لم يتضمنها القانون المفسر. فإن تضمن التفسير أحكاماً جديدة فإنها تسري للمستقبل فقط.

والأصل أن يصدر التفسير التشريعي من السلطة التي وضعت القانون، غير أن هذا الأصل لا يمنع من جواز أن يقوم المنظم بتفويض جهة أو سلطة أخرى للقيام بتفسير أحكام ذلك القانون، ويجب على السلطة المفوضة هنا أن تلتزم بمراعاة عدم الخروج عن أحكام القانون محل التفسير، لأن مهمتها تقتصر على توضيح غموض أو إزالة لبس أو تناقض، فإن تعدت السلطة التي تتولى التفسير تلك الحدود، وتجاوزت بإضافة مواد لا يتحملها النص الأصلي، فإننا هنا سنكون بصدد تشريع جديد، وفي هذه فإن التفسير لا يكون ملزماً إلا إذا وافقت عليه السلطة مصدرة النظام الأساسي.

والسلطة المختصة في تفسير الأنظمة في المملكة العربية السعودية هي مجلس الوزراء لأنه الجهة المختصة بسن الأنظمة، ويؤيد هذا الاستنتاج نص المادة(٢٤) من نظام مجلس الوزراء التي حددت أن لمجلس الوزراء باعتباره السلطة التنفيذية المباشرة الهيمنة التامة على شؤون التنفيذ والإدارة. وقد سردت تلك المادة ضمن الاختصاصات مراقبة تنفيذ الأنظمة واللوائح، كذلك لمجلس الشورى اختصاص في تفسير الأنظمة حيث نصت المادة(١٥) من نظام مجلس الشورى بأن للمجلس أن يبدى رأيه في المسائل التي تحال إليه من رئيس مجلس الشورى ومن تلك المسائل تفسير الأنظمة، إلا أن تفسير مجلس الشورى لا يكون ملزماً إلا بعد موافقة الجهة مصدرة القانون وهي مجلس الوزراء.

مثال التفسير التشريعي: قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٣) وتاريخ ١٤٢٩/٤/٢٩هـ المتضمن إن مجلس الوزراء بعد الاطلاع على المعاملة الواردة بالأمر السامي رقم (٥٨٤٣/م ب) وتاريخ ١٤٢٨/٦/٢٧هـ، المشتملة على نسخة برقية صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ٢/١٠١س /٥١٦٧٧ وتاريخ ١٤٢٨/٥/٢٧هـ ، في شأن طلب إصدار تفسير تشريعي للفظ (الحيازة) الوارد في نظام الأسلحة والذخائر، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٥) وتاريخ ١٤٢٦/٧/٢٥هـ

وبعد الاطلاع على مذكرة هيئة الخبراء رقم (٢٨٧) وتاريخ ١٤٢٨/٧/١٤هـ

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٦٢/٩١) وتاريخ ١٤٢٩/١/٤هـ

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٤٦) وتاريخ ١٤٢٩/٣/٩هـ يقرر أن (الحيازة) التي يجرمها نظام الأسلحة والذخائر الصادر

بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٥) وتاريخ ١٤٢٦/٧/٢٥هـ ، ويعاقب عليها تشمل حالة السيطرة المادية عن علم وإدراك بصرف النظر عن مصدرها أو الباعث عليه.
ويعتبر التفسير التشريعي استثناء من الأصل، إذ يفترض في النص التشريعي عند وضعه وضوح معانيه بما تنتفي معه الحاجة إلى تدخل تشريعي لاحق لتفسير النص، وهو ملزم للكافة بما في ذلك القضاة بحكم كونه نصاً تشريعياً.

الفرع الثاني: التفسير القضائي

ويراد به التفسير والبيان الذي يقوم به القاضي بمناسبة تصديه لما يعرض عليه من دعاوى. فالقاضي يواجه بحكم وظيفته غموض التشريع ونقصه وعيوبه ومن ثم يعمل على استنباط الأحكام للوقائع لسد النقص ورفع العيوب من النصوص.
وبما أن القضاء يواجه وقائع الحياة المتجددة فيتميز تفسيره للقانون بالطابع العملي مما قد يجعله متأثراً بالظروف المحيطة بالنزاع الذي ينظره. لذا فإنه وعبر التاريخ كان التفسير القضائي عاملاً مهما من عوامل تطوير القانون، بل إنه تعبر لدى بعض الدول كبريطانياً مصدراً من مصادر القانون.
وللتفسير القضائي عدة خصائص تجعله متميزاً عن باقي أنواع التفسير الأخرى منها مايلي:

١- أنه تفسير عملي وذو طبيعة واقعية، حيث أن القاضي يباشر تفسير القانون بمناسبة تطبيقه للقانون على القضايا الواقعية المعروضة عليه مما يدفعه إلى الملاءمة في تفسيره للنص بين الجانب النظري للنص والجانب الواقعي للنزاع.
٢- لا يتمتع بأية صفة إلزامية إلا بالنسبة للواقعة التي صدر من أجلها، ويترتب على ذلك جواز مخالفته وتبني تفسير مغاير له في القضايا الأخرى المشابهة.
٣- إن القاضي المفسر ملزم بالتقيد بالحدود التي رسمها له القانون ولا يجوز له الخروج عنها.
٤- لا يجوز للقاضي أن يمتنع عن التفسير وعليه أن يبذل جهده ويستفرغ وسعه ويصدر حكمه في ذلك.

مثال التفسير القضائي: الحكم القضائي الصادر من ديوان المظالم برقم 6/1584/ق لعام ١٤٣٣هـ وتتلخص في دعوى مقدمة من موظف عسكري برتبة عميد متقاعد يطالب مرجعه بصرف بدل تأهيل لقاء حصوله على دبلوم، وقد رفضت الجهة الإدارية الطلب محتجةً بأن الدبلوم تم الحصول عليه قبل التأهيل العسكري وأن لجنة الضباط العليا بإحدى توصياتها قررت أن مايتم الحصول عليه قبل التأهيل العسكري لا يعتد به، وبعد مداولة القضية وسماع الدفوع، قررت الدائرة إلزام المدعى عليها (الجهة الإدارية) بصرف بدل التأهيل مسببةً ذلك بأن توصية لجنة الضباط العليا رقم ٣/٣٩٩ لعام١٤١٨هـ أقرت صرف مكافأة التأهيل للضباط حاملي درجة الدبلوم

مطلقاً، الأمر الذي يتبين معه أن هذه التوصية أنشأت لحاملي الدبلوم من الضباط حقاً مادياً ولم تكن كاشفة أو مفسرة للتوصيات السابقة .
هنا نجد أن القضاء أعمل تفسيره بأن جعل التوصية منشأة للحق وليست مفسرة ولا كاشفة.

الفرع الثالث: التفسير الفقهي

هو التفسير الذي يباشره رجال القانون في مؤلفاتهم، وهؤلاء هم أساتذة الجامعات وكبار المحامين والقضاة خارج احكامهم، وذلك حين يتناولون فيها نصوص التشريع بالتحليل بقصد الكشف عن معانيها وما تشتمله من أحكام، وهو مرجع لا غنى عنه للقاضي في تطبيقه للقانون على المنازعات، وكذلك بالنسبة للمنظم الذي يلجأ إليه أحياناً لتعديل النصوص وفق ما استقر عليه الفقه. كما أنه تفسير يغلب عليه الطابع النظري بحكم طبيعة عمل الفقيه بتفسيره للنصوص النظرية.
والتفسير الفقهي لا يرتبط بنزاع واقعي فهو غاية في حد ذاته بعكس التفسير القضائي المرتبط بواقعة معينة.
ويعد التأصيل والتحليل للنصوص التشريعية من قبل الفقهاء، عاملاً مساعداً في توضيح
أحكام القانون وبيان أوجه القصور فيه، ولكنها غير ملزمة.
والتفسير الفقهي يبحث في الأصول والمصادر، مثل وضع التعريفات القانونية وتحليل شروط تطبيق نص معين أو وضعها في حالة خلو التشريع منها صراحة، وكذلك البحث في أركان وعناصر الوقائع المادية مثل أركان العقد وأركان الجريمة، أو انتقاد النصوص القائمة واقتراح البدائل الملائمة.

المطلب الثاني: مدارس تفسير القاعدة القانونية[١٤]:

تعددت واختلفت الآراء والنظريات الفقهية في تفسير القاعدة القانونية وطرائقه باختلاف النظرة إلى أصل القانون وأساسه، فظهرت عدد من مدارس تفسير القانون أهمها مدرسة الشرح على المتون (أو مدرسة الالتزام بالنص)، والمدرسة التاريخية (أو المدرسة الاجتماعية)، والمدرسة العلمية (أو مدرسة البحث العلمي الحر)، وسوف نبين خصائص كل مدرسة بإيجاز.

الفرع الأول: مدرسة الشرح على المتون (الالتزام بالنص)

وهذا المدرسة توصف بالاتجاه التقليدي، وقد ظهرت في فرنسا مطلع القرن التاسع عشر، ويرتكز قوام هذه المدرسة على أساس النظر بأن التشريع يعد المصدر

[١٤] المدخل لدراسة العلوم القانونية، د.خالد الرويس و د. رزق الريس، ص١٨٤- ١٨٧، طرق تفسير النصوص القانونية، بحث الكتروني منشور على موقع الموسوعة القانونية، القاضي الإداري وتأويل النصوص القانونية، د.مسعود جندلي، بحث الكتورني منشور على موقع المنهل.

الرئيسي للقانون، فهو بناءً على ذلك تعبير عن إرادة المنظم، وبالتالي فغاية التفسير هي الوصول إلى تلك الإرادة.
والإرادة المقصودة هنا هي تلك الإرادة الحقيقية للمنظم وقت وضع القانون لا وقت تفسيره، وعليه بدأ الشراح ينظرون إلى النص القانوني نظرة التقديس، ويعتبرونه كاملاً مشتملاً على كل ما يحتاج إليه، فقصروا اهتمامهم على دراسة نصوص القانون متناً متناً، بل تقيدوا في شرح القانون وعرض موضوعاته المختلفة بترتيب نصوص القانون وأرقام مواده.
فإذا كان النص واضحاً في صياغته ولا خفاء في معناه، فيستدل على الإرادة الحقيقية من واقع النص ذاته ومعاني ألفاظه ومفرداته مع إعمال قواعد اللغة، مما يكاد يقتصر معه دور المفسر على التطبيق الآلي للنص، إذ كما يقولون " لا اجتهاد في مورد النص ".
وإذا لم يوجد نص لحالة معينة، وجب البحث عن الإرادة المفترضة للمنظم فيما يتعلق بهذه الحالة وقت وضع القانون، أي إرادته التي نفترض أنه كان يقول بها وقت وضع القانون لو أنه أراد وضع قاعدة للمسألة المعروضة والتي لم يوضع لها نص ينظمها.
وتتمثل مزايا هذه المدرسة في أنه يمنع اختلاف القضاة في التفسير، ويكفل استقرار ومعنى القانون وثباته، إلا أنه يعاب عليه أنه يؤدي إلى جمود القانون وعرقلة تطوره وحصره في نطاق إرادة المنظم وقت وضع النصوص، وإلى عدم ملاءمة الحلول الناتجة عنه مع تطور المجتمع وتطور حاجاته.

الفرع الثاني: المدرسة التاريخية

ظهرت هذه المدرسة أولاً في ألمانيا ثم انتقلت إلى فرنسا، ثم بدأت تنتشر في بقية أنحاء العالم بدرجات مختلفة، وتعتمد هذه المدرسة في مجال التفسير بحتمية عدم التقيد بحرفية وجمود النصوص القانونية بل لابد من تفسير القانون في المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتاريخي العام لوقت سن ووضع القانون، فالمنظم وفقاً لمبدأ تباين النظم الاجتماعية بصفة عامة والقانون بصفة خاصة يتأثر ويتبادل ويتفاعل حتمياً بمعطيات وحوادث الواقع الاجتماعي، وبالتالي فهذه المدرسة تنظر للقانون باعتباره محصلة ما ارتضته الجماعة كتنظيم للعلاقات والروابط الناشئة فيها، وعليه فإن التفسير لا يعتمد على إرادة المنظم الحقيقية أو المفترضة وقت إصدار القانون.

وتمتاز هذه المدرسة بالواقعية والمنهجية العلمية والموضوعية والدقة في التفسير السليم والحقيقي للقانون، إضافة إلى المرونة في التفسير من خلال مراعاة ما تمليه ضرورة تطور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، وما يستجد للجماعة من مستجدات وحاجات.

لكن ما يعاب على هذا المذهب أنه فتح مجالاً واسعاً للقاضي أو الفقيه للخروج عن إرادة المنظم الحقيقية تحت حجة تفسير القانون وفقاً لمعطيات اجتماعية جديدة، وهذا مدعاة للإخلال بوحدة التنظيم في الدولة.

الفرع الثالث: المدرسة العلمية

أسس هذه المدرسة الفقيه الفرنسي جيني، ويرتكز اتجاه هذه المدرسة في تفسير القانون على أساس وجوب التقيد أولاً بالإرادة الحقيقية للمنظم من خلال تفسير النصوص ومدلولاتها حسب ما يقتضيه قياسها اللفظي واللغوي، دون الاهتمام بالبحث عن الإرادة المفترضة، وعند عدم الكشف عن الإرادة الحقيقية فينبغي اللجوء في التفسير للبحث العلمي عن طريق تحليل المعطيات الاجتماعية والتعرف على الظروف الاقتصادية أو البيئة والحقائق التاريخية التي ساهمت في تكوين المادة الأولية التي أفرزت حكم القانون على ذلك الشكل وبذلك المحتوى.

وهذا التفسير في حقيقته جمع بين المدرستين المدرسة التقليدية والمدرسة التاريخية.

الخاتمة

الحمد لله على التمام، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم، أما بعد:

فقد تم بيان بعض النقاط الهامة فيما يتعلق بتفسير القاعدة القانونية حرصت فيها على إيجاز العبارة ووضوحها، مع التركيز على أبرز النقاط الهامة والأدوات الفاعلة التي تبين أهمية دراسة مناهج وأدوات تفسير النصوص القانونية وتطبيقاتها، وأنها ضرورة تقتضيها عدد من العوامل منها ما هو عملي يتجسد في أنه يعد السبيل لتنفيذ القوانين وتطبيقها، وما هو نظري يثبت في ضرورة امتلاك المفسر لتقنيات تيسر له هذه العملية، وتضمن له دقتها.

إن هذه الضرورات – العملية والنظرية – هي أدوات رجل القانون، فمثلما لكل حرفة أدوات، فإن لرجل القانون أدواته التي يستعين بها على النصوص القانونية، ليجعلها معبرة ومفصحة عن معانيها، ويزيل بها تناقضاتها وما غمض من ألفاظ وتعابير لتكون قابلة للتطبيق على بينة من كل معانيها.

وفي الختام اسأل الله التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع

١- القرآن الكريم.
٢- صحيح البخاري.
٣- صحيح مسلم.
٤- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس.
٥- القاموس المحيط، للفيروز آبادي.
٦- التفسير المنصوص في الفقه الإسلامي، د. محمد أديب صالح، رسالة دكتوراه في جامعة القاهرة.
٧- تفسير النصوص القانونية، نورد الدين اشحشاح.
٨- قواعد تفسير النصوص وتطبيقاتها في الاجتهاد القضائي الأردني، د. عبدالمهدي محمد العجلوني، رسالة دكتوراه في الجامعة الأردنية.
٩- الإدارات العامة والتفسير الرجعي للقانون، فارس حامد عبد الكريم، بحث الكتروني منشور على موقع www.iraker.dk.
١٠- تفسير القانون، عيسى عماوي، بحث الكتروني منشور في موقع القانون الأردني.
١١- تفسير القانون وأنواع التفسير، بحث منشور على موقع الموسوعة القانونية.
١٢- مدخل لدراسة القانون، نجاة بضراني.
١٣- نظرية القانون والحق، إسحاق إبراهيم محمود.
١٤- تفسير القاعدة القانونية، مؤمن صابر هشام، مقال الكتروني منشور على الصفحة الخاصة بالمؤلف في الفيسبوك.
١٥- المدخل لدراسة القانون، محمد لبقالي.
١٦- المدخل لدراسة العلوم القانونية، د.خالد الرويس و د.رزق الريس.
١٧- التفسير الأنسب للقاعدة القانونية أو النظامية، د. عبدالله السنيدي، مقال الكتروني منشور بجريدة الجزيرة العدد ١٥٢٤٤ في ١٤٣٥/٨/٢٦هـ.
١٨- تفسير القاعدة القانونية، د. محمد كمال الحولي.
١٩- تفسير القاعدة القانونية، إبراهيم خليل، مقال الكتروني منشور على موقع مكتب الاستشارات القانونية وأعمال المحاماة.
٢٠- طرق تفسير النصوص القانونية، بحث الكتروني منشور على موقع الموسوعة القانونية.
٢١- القاضي الإداري وتأويل النصوص القانونية، د.مسعود جندلي، بحث الكتورني منشور على موقع المنهل.